على ما سبق ولو قدر لم ينتج لكونه صغرى الأول لاشتراط الإيجاب فيها كما سبق
بل بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة أو الكبرى العائدة إلى النتج الكامل ينتج
ما ينافي الموافقة للنتج الكامل المعروضة الصدق ومنافي الصادق كاذب
فالنتيجة صادقة فمثلا لو لم تصدق النتيجة في هذا الضرب وهي بعض ج
ليس ا لصدق نقيضها وهو كل ج ا لاستحالة كذب النقيضين ونضمه صغرى
للكبرى المجعولة للنتج الكامل كبرى فنقول كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب
وقد كانت الصغرى بعض ج ليس ب وهذا خلف ولا خلل في الصورة فتعين أنه
في المادة وأحد المقدمتين الكبرى معروضة الصدق فانحصر الكذب في الصغرى
التي هي نقيض النتيجة فالنتيجة حق وهو المطلوب تنبيه قد تبين أن
هذا الشكل لا ينتج موجبة أبدا ثم إن علمت ما ينتج من ضروب ما هو أول وثاني
من الأشكال والرابع حينئذ أن تعلم ما ينتج من ضروب ما هو ثالث وهي ستة أما بيان
الإسقاط فلأن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية أضرب من ضرب الصغريين
السالبتين في الكبريات الأربع واشتراط كلية إحداهما أسقط ضربين من
ضرب الصغرى الجزئية الموجبة في الكبريين الجزئيتين وأما بطريق التفصيل
فلأن الصغرى إن كانت كلية أنتجت مع المحصورات الأربع كبريات
وجزئية أنتجت مع كليتين كبريين واعلم أن الأصغر في هذا يجوز أن
يكون أعم من الأكبر كما تقول كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ولا شيء
من الإنسان بفرس من المحال ثبوت الأخص لكل أفراد الأعم فلهذا الشكل
لا ينتج كلية أبدا الأول من موجبتين كليتين كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا
وبيانه بعكس الصغرى فيصير أول الأول وهو ظاهر الثاني من كليتين
والكبرى سالبة كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا أيضا
بعكس الصغرى فيصير ثاني الأول الثالث من موجبتين والكبرى

كلية بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا وبيانه أيضا بعكس الصغرى فيصير
ثالث الأول الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كل ب ج وبعض
ب ا فبعض ج ا وبيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
ليرتد إلى الثالث الأول أيضا وهو ظاهر الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وبيانه
بعكس الصغرى فيصير رابع الأول السادس من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا وبيانه
بالخلف بأن نقول لو لم تصدق تلك النتيجة لصدق نقيضها بالضرورة وهو
كل ج ا ونضمه كبرى لصغرى القياس هكذا كل ب ج وكل ج ا فكل ب ا وقد كانت
كبرى القياس المعروضة الصدق بعض ب ليس ا هذا خلف ولا خلل في الصورة وإحدى
المقدمتين التي هي الصغرى معروضة الصدق فتعين أن الكبرى التي هي نقيض النتيجة
كاذبة فالنتيجة صادقة وهو المطلوب ورابع من الأشكال خمسة من الضروب
واحدة بأن تكون جزئية سالبة فيسقط سبعة أضرب من ضرب الجزئية السالبة صغرى
في المحصورات الأربع الكبريات والجزئية السالبة كبرى فيما عداها من المحصورات
صغريات وإن كان في مقدمتين فيسقط أربعة أضرب من ضرب اقتران السالبة الكلية صغرى
مع السالبة الكلية والموجبة الجزئية كبريين وفي اقتران الموجبة الجزئية صغرى
مع الموجبتين كبريين على ما سبق بيانه وأما بطريقة التفصيل فلأن الصغرى إما موجبة
كلية أو جزئية أو سالبة كلية والأولى تنتج مع ما عدا السالبة الجزئية كبريات والثانية
لا تنتج إلا مع السالبة الكلية كما سبق والثالثة لا تنتج إلا مع الموجبة الكلية الأول من كليتين
موجبتين كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر كما في كل إنسان
جسم وكل ناطق إنسان وحمل الأخص كليا على الأعم مما هو واضح الاستحالة وبيانه
بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو واضح الثاني من موجبتين والصغرى كلية كل

Copyright © King Saud University